صناديق

الثروة السيادية

حقائق وأرقام

أغسطس

2020

INFORQM

رقم RAQAM

المحاور

مقدمة

مفهوم الصناديق السيادية

أكبر الصناديق وأكبر الدول

الصناديق السيادية في الشرق الأوسط

صندوق الاستثمارات العامة السعودي

- أهداف 2020
- مصادر التمويل
- المبادرات والمشروعات
- صندوق رؤية سوفت بنك

خلاصة

تمهيد

بدأت الصناديق السيادية مؤخرًا تلعب دورًا أكثر أهمية في الاقتصاد العالمي، فكان دورها فعالاً مثلاً في إنقاذ النظام المالي الدولي بعد الأزمة العالمية في 2008، وذلك بأن ضخت عشرات المليارات من الدولارات في المؤسسات العالمية التي كانت تواجه خطر الإفلاس.
في أواخر 2019، أصدرت مؤسسة "SWF" تقريرًا رتبت فيه الصناديق السيادية في العالم بحسب حجمها، وفي تقريرنا الحالي نستعرض أهم الأرقام التي وردت في هذا التقرير، إضافةً إلى حقائق أخرى عن الصناديق السيادية.

تمتلك

الصناديق السيادية مجتمعة

8,230,490,535,057

العشرة صناديق الأكبر حجماً

5,686,822,820,460

مفهوم الصناديق السيادية

صناديق الثروة السيادية هي صناديق استثمارية كبيرة مملوكة للدولة، تنشأ من فائض الأموال الناتج عن الدخل القومي، وتستخدم الدولة هذه الصناديق من أجل الاستثمار في مجالات مختلفة لتحقيق أكبر ربح ممكن بأقل قدر من المخاطرة.

يشبه الصندوق السيادي أي صندوق استثمار عادي، لكن بدلاً من أن يدير أموال أفراد أو جهات خاصة، يدير أموال دول كاملة، ويقدم فائدة كبيرة للدول بأن ينوع مصادر ربحها. فإذا كانت الدولة تعتمد في مصدر دخلها بصورة كبيرة على قطاع واحد مثلاً، كالبترول أو السياحة، يسمح لها الصندوق السيادي بالاستثمار في مجالات أخرى، ليقيها خطر الأزمات الاقتصادية التي قد تترتب على انهيار هذا القطاع.

يمكن للدولة الواحدة أن تملك عددًا كبيرًا من الصناديق السيادية، تخصص عوائد كل منها لغرض بعينه، أو تستثمر أموالها في مجال اقتصادي مختلف.

عدد الصناديق السيادية في العالم

121

17
في أفريقيا

25
في آسيا

24
في الشرق الأوسط

17
في أمريكا الشمالية

16
في أوروبا

8
في استراليا والمحيط الهادي

14
في أمريكا اللاتينية

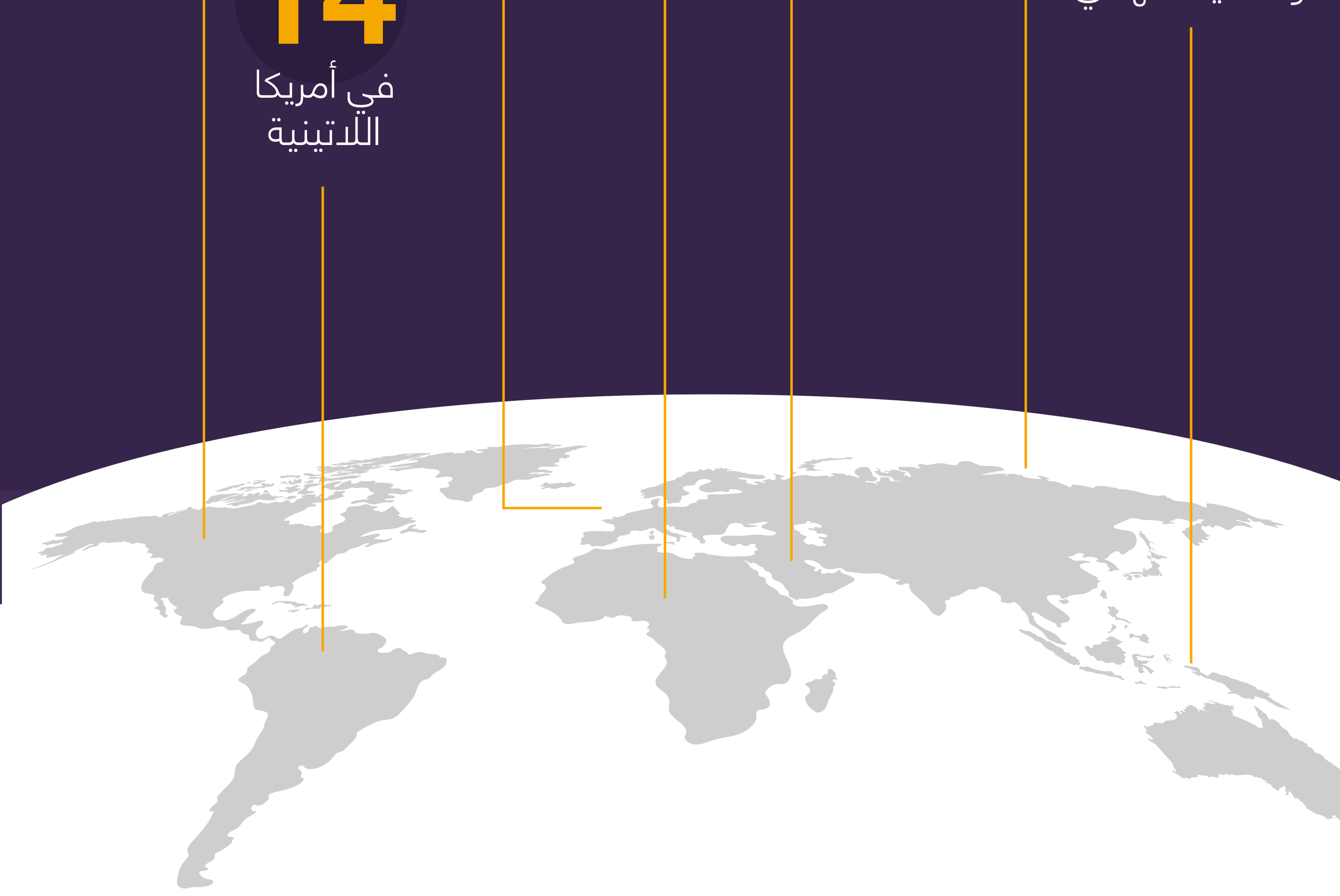

INFOROM

تاريخ ظهور
الصناديق السيادية في العالم

تأسس أول صندوق سيادي في العالم سنة

1953 في الكويـــــت

1955 جمهورية كيريباتي

1971 المملكة العربية السعودية

1976 أبو ظبـــــــي

1981 سنغافـــــــورة

1990 النرويج

الصناديق السيادية الأكبر في العالم

بالدولار

الصندوق	الدولة	تأسس عام	إجمالي الأصول
صندوق التقاعد النرويجي	النرويج	1990	1.07 تريليون
شركة الاستثمار الصينية	الصين	2007	941.4 مليار
جهاز أبو ظبي للاستثمار	الإمارات	1976	697 مليار
الهيئة العامة للاستثمار	الكويت	1953	592 مليار
هيئة الاستثمار والنقد	هونغ كونغ	1993	522.6 مليار
صندوق GIC	سنغافورة	1981	440 مليار
شركة SAFE للاستثمار	الصين	1997	417.84 مليار
تيماسك	سنغافورة	1974	375.38 مليار
صندوق الاستثمارات العامة	السعودية	1971	360 مليار
المجلس القومي للضمان الاجتماعي	الصين	2000	325 مليار

ترتيب الدول العشر

المتقدمة من حيث الحجم الكلي لمجموع الصناديق السيادية

إجمالي الأصول "بالدولار"

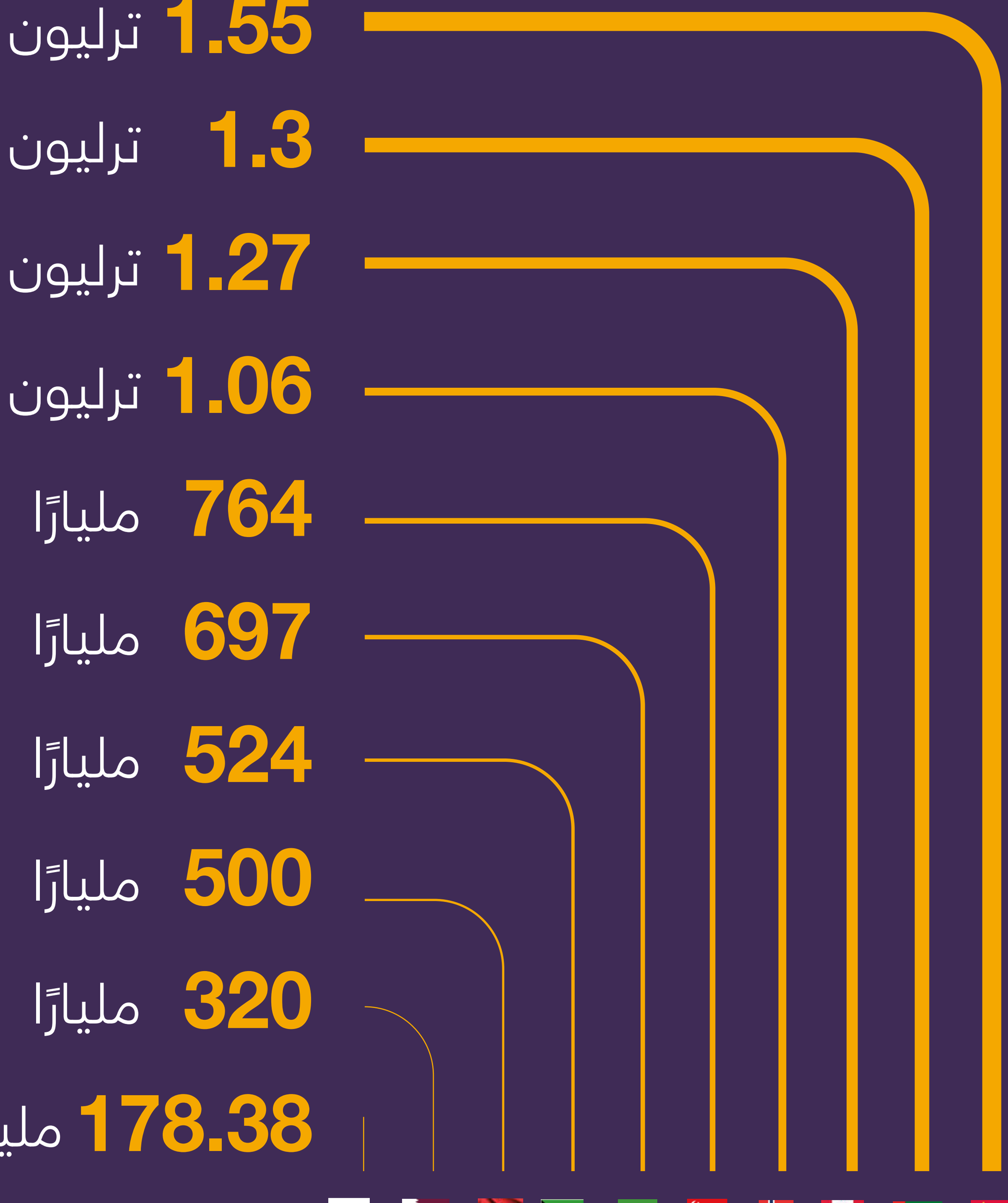

الصناديق السيادية في الشرق الأوسط

تملك دول الخليج العربي (الإمارات والكويت والسعودية معًا) أصولاً تتجاوز 2 تريليون دولار، وهذه الدول صاحبة أكبر حجم أصول في الصناديق السيادية في الشرق الأوسط.

تمتلك الإمارات 7 صناديق سيادية والسعودية صندوقين أما الكويت، فتمتلك صندوقًا سياديًّا واحدًا.

الإمارات العربية المتحدة

جهاز أبو ظبي للاستثمار: يدير الفائض من احتياطي النفط في الإمارة.

مجلس أبو ظبي للاستثمار: مسؤول عن استثمار جزء من فائض الموارد المالية للحكومة عن طريق إستراتيجية استثمار متنوعة.

جهاز الإمارات للاستثمار: يتبع الحكومة الاتحادية مباشرة، ويبحث عن فرص الاستثمار المحلية والإقليمية والدولية من أجل تنويع اقتصاد الدولة.

شركة دبي للاستثمار: تأسست بدمج المؤسسات التجارية والشركات الاستثمارية التابعة للحكومة، وتشرف على الصندوق السيادي لإمارة دبي بهدف الاستثمار عالميًا لتنويع الاقتصاد وتحقيق قيمة للشركاء.

شركة مبادلة: تأسست بدمج شركتين تابعتين لحكومة أبو ظبي، وتدير جزءًا من الفائض المحلي لصالح تنويع الاقتصاد.

شركة الشارقة لإدارة الأصول: الذراع الاستثماري لحكومة الشارقة، تدير الأصول الحكومية وتنشط في مجال العقارات والاستثمار.

هيئة رأس الخيمة للاستثمار: الصندوق السيادي لإمارة رأس الخيمة، وتعمل كذلك على الترويج لجذب استثمارات إلى رأس الخيمة.

المملكة العربية السعودية

صندوق الاستثمارات العامة: من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، رئيس مجلس إدارته هو الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، ويختص بتمويل المشاريع ذات القيمة الإستراتيجية للاقتصاد الوطني السعودي.

مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما): المصرف المركزي للمملكة، ويشرف على إدارة الاحتياطي النقدي. من مارس وحتى مايو 2020 نُقل 80 مليار دولار من المؤسسة إلى صندوق الاستثمارات العامة.

دولة الكويت

الهيئة العامة للاستثمار: هيئة حكومية كويتية مستقلة مسؤولة عن إدارة صندوقي الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة نيابة عن الدولة، وهي رابع أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم.

جهاز أبو ظبي للاستثمار

تأسس عام 1976

النشاط الاستثماري:

من **32%** إلى **42%**

أسهم في هيئات مستقرة

من **10%** إلى **20%**

أسهم في هيئات ناشئة

من **1%** إلى **5%**

سندات حكومية

من **5%** إلى **10%**

ديون

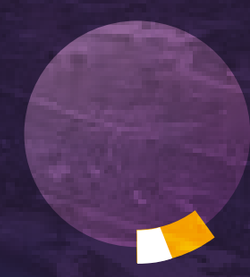

من **5%** إلى **10%**

استثمار بديل

من **5%** إلى **10%**

عقارات

من **2%** إلى **8%**

أسهم خاصة

من **1%** إلى **5%**

بنية تحتية

من **0%** إلى **10%**

نقد

لاحظ ميل الصندوق السيادي إلى اختيار الاستثمارات الآمنة، فالقسم الأعظم من استثمار جهاز أبو ظبي مثلاً موجه لشراء الأسهم في شركات مستقرة تدر ربحًا بالفعل، بينما الاستثمارات التي قد تحمل درجة أكبر قليلاً من المخاطرة تُخصص لها نسبة أقل من استثمار الصندوق.

من هذه الاستثمارات

من **35%** إلى **50%**

في أمريكا الشمالية

من **20%** إلى **35%**

في أوروبا

من **10%** إلى **20%**

في شرق آسيا

من **15%** إلى **25%**

في الأسواق الناشئة

صندوق الاستثمارات العامة

تأسس عام ١٩٧١

يسعى صندوق الاستثمارات العامة إلى أن يصبح جهة استثمار رائدة ومؤثرة على مستوى العالم، وأن يسهم في تسريع عملية التحول الاقتصادي في المملكة عن طريق استثماراته، إذ يتعاون الصندوق مع جهات عالمية مرموقة بصفته الذراع الاستثماري للمملكة، وفق إستراتيجية تركز على تحقيق عائدات مالية ضخمة وقيمة حقيقية طويلة المدى للمملكة العربية السعودية. على المستوى المحلي، يلعب الصندوق دور المحرك لجهود التنويع الاقتصادي الإستراتيجي والمستدام التزامًا بأهداف رؤية ٢٠٣٠ التي وضعتها المملكة.

يركز صندوق الاستثمارات العامة السعودي على هذه المجالات:

- الاستثمارات العالمية المتنوعة
- الاستثمارات العالمية الإستراتيجية
- الاستثمارات في المشاريع العقارية ومشاريع تطوير البنية التحتية السعودية
- المشاريع السعودية الكبرى (Giga-proj-ects)
- الاستثمارات الهادفة إلى تطوير القطاعات الواعدة وتنميتها
- الاستثمارات في الشركات السعودية

لاحظ ميل الصندوق السيادي إلى الاستثمار المتنوع، وهو بهذه الطريقة يؤدي خدمة هائلة للدولة خصوصًا إذا كان اقتصادها يعتمد بالأساس على قطاعات محددة. في حالة السعودية وكثير من دول الخليج، فإن أي تقلبات في أسعار النفط قد تنعكس على الاقتصاد، وفي هذه الحالة تعمل الصناديق الاستثمارية على امتصاص هذه الصدمات، بالإضافة إلى ضمان دخل للدولة لا يرتبط بالبترول.

الهيئة العامة للاستثمار

في عام 1976 تأسس «صندوق الأجيال القادمة» التابع للهيئة.

وهو يحتوي اليوم على ثلث أصول الصندوق تقريبًا.

يخصص له نسبة 10% من الإيراد المحلي سنويًا.

هدف الصندوق تأمين مستقبل الأجيال القادمة، خصوصًا في حالة تدهور إيرادات النفط.

يتكون من استثمارات متنوعة في أصول مختلفة خارج الكويت.

منذ 2013، بدأت الدولة في تخصيص 25% من إيرادها المحلي لصالح الصندوق.

أثارت هذه النسبة العالية تساؤلات كثيرة خصوصًا مع ارتفاع عجز الموازنة وتعرض الصندوق لبعض الخسائر.

بدأت الحكومة في سد هذا العجز برفع الدعم وزيادة الضرائب.

إذن، تعمل الصناديق السيادية كذلك من أجل توفير رأس المال للأجيال القادمة وضمان استدامة الاقتصاد، لكن ما إذا كان هذا الهدف يبرر تحمل الأجيال الحالية لتكلفة عجز الموازنة، رغم وجود ما يكفي من المال لسد هذا العجز على حساب الأجيال المستقبلية، هو مسألة لا تزال محلاً للجدل.

مبادئ عمل

الصناديق السيادية

من النظر في آليات العمل للصناديق السيادية الثلاثة الأكبر في الشرق الأوسط نستطيع أن نرى بسهولة المبادئ الثلاثة التي تلتزم هذه الصناديق بها وتهدف إلى تحقيقها، وهي

1 الاستثمار قليل المخاطرة

2 الاستثمـــار المتنـــــوع

3 الاستثمـــار المستـــــدام

دعنا الآن نختر صندوقًا واحدًا من هؤلاء، وليكن صندوق الاستثمارات العامة السعودي مثلاً، لنرى طبيعة المشروعات التي يعمل عليها، وكيف تتحقق هذه المبادئ في مشروعاته.

نظرة تفحصية على

صندوق الاستثمارات العامة السعودي

يلتزم صندوق الاستثمارات العامة السعودي بتلبية الجزء المنوط به من رؤية 2030 التي وضعتها المملكة العربية السعودية، وتسعى إلى بلوغ اقتصاد مزدهر عن طريق تنمية الاقتصاد وتنويعه، ومن الخطط المتّبعة لإنجاز هذا:

- تعظيم أصول الصندوق
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال الصندوق
- بناء شراكات إستراتيجية من خلال الصندوق
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال الصندوق

أهداف صندوق الاستثمارات العامة في 2020

تعظيم أصول الصندوق

قيمة الأصول

1.5 تريليون ريال

من 14% إلى 5%

العائد للمساهمين

إطلاق قطاعات جديدة

نسبة الأصول في القطاعات الجديدة

20%

30 مليار ريال

إسهام القطاعات الجديـــدة في الناتج المحلي الإجمالي

بناء شراكات اقتصادية إستراتيجية

نسبة الأصول في الأسواق العالمية

25%

20 مليار ريال

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجذبه الصندوق

توطين التقنيات والمعرفة

عدد الوظائف الجديدة التي تتطلب كفاءة عالية

11,000 وظيفة

210 مليار ريال

الاستثمار التراكمي في التقنيات المتطورة والبحث

الدور المستهدف للصندوق في الاقتصاد الوطني في 2020

إسهام الصندوق في الناتج المحلي

170 مليار ريال

6.3% من الإجمالي

فرص العمل الجديدة:

20,000 وظيفة مباشرة

9,000 وظيفة غير مباشرة

256,000 وظيفة بناء

حجم استثمار الصندوق على أرض المملكة

630 مليار ريال

تأثير استثمارات الصندوق في معدل الاستهلاك الفعلي للأسر

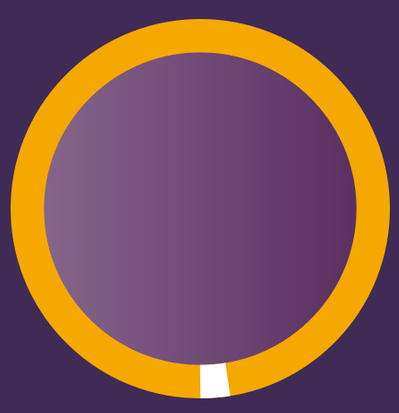

1.4%

مصادر تمويل الصندوق

الأموال التي تضخها الدولة في الصندوق
الأصول المملوكة للحكومة التي تُحوَّل ملكيتها إلى الصندوق
القروض وأدوات الدين
العوائد المستبقاة من الاستثمارات

مبادرات صندوق الاستثمارات العامة على أرض الواقع:

في القطاعات الجديدة

- تأسيس الشركة السعودية للصناعات العسكرية
- تأسيس شركتي "دُسُر" و"تقنية"
- إطلاق شركة "نون"
- تأسيس الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري
- تاسيس الشركة السعودية لإعادة التدوير
- تأسيس الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة
- تأسيس شركة تشغيل طائرات الهليكوبتر للنقل الخاص والرحلات السياحية

تطوير البنى التحتية والتطوير العقاري

- مدينة مطار الملك خالد الدولي في الرياض
- مدينة مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة
- تطوير تجربة الحج والعمرة ورفع الطاقة الاستيعابية للفندقة والإسكان في مكة والمدينة
- تطوير منطقة عسير

تطوير المشروعات الكبرى

- مشروع نيوم
- مشروع البحر الأحمر
- مشروع القدية

تكوين شراكات إستراتيجية دولية

- صندوق رؤية سوفت بنك (صندوق الرؤية)
- المشاركة في برنامج الاستثمار في البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية
- صندوق الاستثمارات الروسية المباشرة
- برنامج الاستثمارات في الملكية الخاصة الفرنسية
- استثمار شركة أوبر

لاحظ كيف يبتعد نشاط الصندوق نسبيًّا عن القطاعات التقليدية التي تشكل ركائز الاقتصاد السعودي، مثل النفط والتعدين، ويسعى للاستثمار عوضًا عن ذلك في قطاعات ناشئة أو مشروعات عالمية، وذلك التزامًا برؤية 2030 التي تطمح إلى رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي. مع ذلك يواصل الصندوق الاستثمار في هذه القطاعات التقليدية من أجل الموازنة بين هدفي التنويع الاقتصادي وتقليل المخاطرة.

SoftBank Group

صندوق رؤية
سوفت بنـك

من بين الشراكات الإستراتيجية التي يعمل عليها صندوق الاستثمارات العامة السعودي مبادرة صندوق رؤية سوفت بنك (صندوق الرؤية).
وهو أكبر صندوق استثماري في قطاع التقنية الجديدة، حيث من المتوقع أن يصل حجمه إلى 100 مليار دولار.

سيعمل الصندوق على نطاق واسع من قطاعات التقنية، مثل:

- إنترنت الأشياء
- الذكاء الاصطناعي
- الروبوتات
- تطبيقات الهاتف المحمول
- تطبيقات الكمبيوتر
- تقنية وتطبيقات الحوسبة السحابية
- خدمات الإنترنت الاستهلاكية
- التقنية المالية
- تقنية النقل
- علوم الصحة

تشارك فيه كذلك شركة مبادلة للاستثمار، وشركات رائدة في مجال التقنية، مثل "Apple" و"Sharp".

شارب - Sharp

أبل - Apple

SHARP

خلاصة

بعد هذا الاستعراض لأبرز الصناديق السيادية في العالم، وفي الشرق الأوسط، والتناول التفصيلي لأحد هذه الصناديق، وهو صندوق الاستثمارات العامة السعودي، نستطيع أن نجمل وظائف وأهمية الصناديق السيادية في ما يلي:

- تنويع الاستثمارات بالنسبة للاقتصادات التي يعتمد مجمل اقتصادها على قطاع واحد أو اثنين فقط.
- زيادة الدخل المحلي الإجمالي عن طريق استثمارات آمنة أو قليلة المخاطرة.
- حفظ الأموال من أجل تلافي تقلبات السوق والتدخل في حالة الأزمة المالية.
- حفظ الأموال من أجل الأجيال اللاحقة وضمان حقها في الثروات الطبيعية التي وهبها الله للأجيال الحالية.
- دمج الاقتصاد الوطني في المنظومة الإقليمية والعالمية، وتعزيز الاستثمار المتبادل.

المصادر:

- shorturl.at/kxyFR
- shorturl.at/jlzKV
- shorturl.at/wQT57
- shorturl.at/anDE7
- shorturl.at/gJQW5
- shorturl.at/akpD2
- shorturl.at/U2356
- shorturl.at/cgBV0
- shorturl.at/irDGK
- shorturl.at/uzSX1
- shorturl.at/bqzM4
- shorturl.at/guAY9
- shorturl.at/GLNQV
- shorturl.at/bhBCD
- shorturl.at/GOX23
- shorturl.at/lRSTY
- shorturl.at/dvzD1

فريق المحتـــوى الإبداعـــي شـــركة نـــاشر للاتصـــال التسويقي وإنتاج المحتوى

NASHER

@NasherLTD